متفرقة من كتابه «الإحكام فى أصول الأحكام» وفى غيره من كتبه، التى يسير فيها مطبقاً ظاهريته التى تنكر القياس ولا تعتمد إلا على النص، وجسد ابن مضاء أفكار ابن حزم فى كتابه الرد على النحاة.

وكانت دعوة ابن مضاء – في كثير من جوانبها – دعوة إلى إصلاح النحو، والرجوع به إلى الغرض الأساسى الذى نشأ من أجله وهو صحة النطق باللغة فى مفرداتها وتراكيبها على نحو ما كان العرب الفصحاء ينطقون، دون حاجة إلى كثير من التعليلات والأقيسة التنظيرية التى وضعها النحاة، ولذلك يهاجم ابن مضاء القياس الذى يخترعه النحاة ويدّعون أن العرب راعوه فى كلامهم وأنهم حملوا كذا من الأفعال أو الحروف أو الأسماء فى العمل على كذا للشبه بينهما كما يقولون رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بعلة الإسناد، أو عملت «إن» وأخواتها النصب فى الأسماء قياساً لها على الأفعال المقدم مفعولها على فاعلها، برغم ثبوت هذه الأحكام عن طريق استقراء كلام العرب[1].

كما ينكر ابن مضاء العلل المخترعة التى يشغل بها النحاة أنفسهم، والتى لاتوصلنا إلى ثمرة عملية، ولا إلى صحة النطق كما نطق العرب، ويحاول إسقاطها من النحو[2].

ولايعترف ابن مضاء إلا بالعلل الأول التى سماها الزجاجي من قبل بالعلل التعليمية التى توصل إلى معرفة كلام العرب فعلة رفع زيد من «قام زيد» أنه فاعل، وكل علة تلى هذه العلة فهى تزيّد غير مفيد، ويضعف ابن مضاء من هذه العلل الثوانى والثوالث التى يخترعها النحاة ويدافعون عنها، فهو مثلاً يهاجم هذه العلل الثوانى والثوالث التى يدعيها النحاة فى منع صرف ما لاينصرف من الأسماء وقولهم إنما شبهت فى ذلك بالأفعال

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٣٨ و ١٣٤، تحقيق شوقى ضيف، دار المعارف،ط ٢، ١٩٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥ و ١٣١ و ١٤١.